The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة معالي الوزير الأول

السيد عباس الفاسي

في

الدورة الثالثة والستين

للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك، 26 شتنبر 2008

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام،
أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتوجه إليكم سعادة الرئيس بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة 63 للجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا الانتخاب الذي يعتبر تثمينا مستحقا لالتزامكم الشخصي وإسهامكم الفعال في حفظ السلم وتوطيده ولجهودكم الدؤوبة من أجل التشجيع على المصالحة، خاصة في منطقة أمريكا الوسطى.

كما أنوه بسلفكم سعادة السيد Sergan Kerim على رئاسته المتميزة لأعمال الدورة السابقة.

وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بالجهود التي يبذلها السيد الأمين العام لتحديث منظمتنا وتحسين أدائها و تطوير تفاعلها مع الدول الأعضاء.

السيد الرئيس،

لقد شكل سقوط جدار برلين، منذ قرابة 20 سنة، مؤشرا لنهاية حقبة تاريخية، اتسمت بالحرب الباردة والانقسام الإيديولوجي والسباق نحو التسلح، مما أدى إلى شل النظام المتعدد الأطراف وتعطيل أجهزته والحد من فعاليته.

ومع نهاية هده المرحلة، انبثقت آمال وتطلعات عريضة. واستبشر الكثيرون بميلاد نظام دولي جديد، أكثر عدلا وإنصافا يعمه التسامح بين الأمم وتسوده مبادئ الحرية واحترام حقوق الإنسان وتعطى فيه الأولوية للتنمية والاستغلال الأمثل والمتكافئ للتقدم التكنولوجي. وتنبأ آخرون بإعادة الاعتبار للأمم المتحدة وتأهيلها للقيام بدورها كمجال لصنع التوافقات الدولية وكأداة لبلورة استراتيجيات العالمية الهادفة إلى تعزيز السلم وتحقيق التقدم ونشر القيم الكونية.

السيد الرئيس،

إذا كانت مرحلة انتهاء التشنج قد حملت معها آمالا كبيرة وتطلعات مشروعة للبشرية، لعالم أفضل، فإنها وبالمقابل أنجبت أشكالا جديدة من النزاعات الإقليمية والداخلية تطال أساسا القارة الإفريقية ويؤججها السباق إلى تملك الطاقة واستغلال المعادن الثمينة.

أما على المستوى التجاري والاقتصادي، فقد أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 بمراكش، إلى تسريع وثيرة المبادلات التجارية الدولية دون إحلال نظام تجاري منصف يستجيب للمستلزمات التنموية للبلدان النامية. ورغم تعاقب الدورات التفاوضية وتركيز دورة الدوحة على التنمية، فإن التعثرات التي تعرفها المفاوضات لا تؤدي ثمنها سوى الدول النامية دون غيرها.

ورغم جهود الأمم المتحدة في إطار مؤتمرات دولية عديدة، فقد شهد الدعم العمومي للتنمية تراجعا ملحوظا، في السنوات الأخيرة، على ضوء انخفاض تدفقات المساعدات بنسبة 4,7% سنة 2006 وبنسبة 8,4% سنة 2007. والواقع أن المساعدات المقدمة من قبل البلدان المانحة تظل دون الانتظارات الحقيقية للدول النامية، خاصة وأن البلدان المانحة قد تعهدت برفع المساهمة الإجمالية للمساعدات السنوية للبلدان النامية إلى 50 مليار دولار، في أفق سنة 2010 .

وفي هذا الصدد، ورغم التقدم الملموس الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة، مازالت العديد من الدول الأفريقية تندرج في مجموعة الدول الأقل نموا في العالم، مما يستلزم اهتماما متواصلا وقويا من قبل منظمتنا للإسهام في تذليل العقبات الرئيسية التي تحول دون بلوغ قارتنا الأفريقية أهداف الألفية للتنمية.

لذا، وعلى غرار عدد من الدول الأعضاء، يسجل المغرب، بقلق، تعثر الانطلاقة التنموية لمجموعة كبيرة من الدول الأفريقية بسبب ظرفية دولية صعبة تتمثل في أزمة اقتصادية ومالية لها انعكاسات على الأمن الغذائي

والحاجيات الطاقية لهذه الدول، وتؤثر سلبا على الجهود التنموية التي بذلت منذ سنوات.

ولتصحيح هذه الوضعية، توجه المملكة المغربية نداءا ملحا للأمم المتحدة وللمؤسسات المالية ذات الصلة لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان استقرار سوق المواد الغذائية والمحافظة على السلم الاجتماعي في البلدان النامية عموما والعمل على التحرير الفعلي للمنتوجات الفلاحية مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع الدول الأقل نموا.

السيد الرئيس،

بعد الجمود الذي طبع دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين لسنوات عديدة ، دشن النظام المتعدد الأطراف، حقبة جديدة تميزت بعقد عدة مؤتمرات واجتماعات دولية حول قضايا ذات طابع شمولي وإطلاق عدة عمليات لحفظ السلم في العالم وخاصة في أفريقيا.

وكعادته انخرط المغرب في هذا التوجه عبر مضاعفة إسهامه في قوى السلام الأممية وتطويره لشراكة فعالة جنوب-جنوب تعطي الأولوية للدول الأفريقية الشقيقة.

ومواكبة للمتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية ، انخرطت الدول الأعضاء في ورش واسع لإصلاح المنظمة أدى، بشكل كبير، إلى تحسين أدائها وتعزيز دورها وتقوية أجهزتها، رغم بعض النواقص التي مازالت قائمة، خاصة على مستوى التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة وضعف التفاعل بين المنظمة الأممية والمنظمات الإقليمية، في إطار الجهود من أجل احتواء النزاعات الجهوية وتفاديها وتدبير الأزمات المهددة لاستقرار الدول.

كما لم تعد المقاربة القائمة على مبادئ الحوار والتشاور والتسامح والاحترام المتبادل والالتزام الحازم بقيم السلم خيارا أو ترفا وإنما ضرورة لا محيد عنها لتعزيز فعالية المجموعة الدولية في مواجهة تهديدات السلم والأمن الدوليين وتقوية التضامن بين أفرادها لبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لفائدة أعداد كبيرة من الساكنة البشرية.

السيد الرئيس،

ان عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد سنة 1992 لم تمكن، مع الأسف، من وضع حد لهذا النزاع الذي يتسبب يوميا في إسقاط العديد من الضحايا ويترك ملايين الفلسطينيين يعيشون ظروفا مأساوية.

وفي هذا الإطار، يتابع المغرب عن كثب تطورات الوضع في الشرق الأوسط. كما يشجع المغرب جميع المبادرات الهادفة إلى إقرار السلام في المنطقة ، على أساس الشرعية الدولية، واحترام الاتفاقيات المبرمة، وخارطة الطريق، والمبادرة العربية للسلام. وتعتبر هذه المبادرة الأخيرة خيارا واقعيا يعكس الإرادة المخلصة للبلدان العربية من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وذلك بهدف تمكين شعوب المنطقة وبلدانها من العيش في سلم وأمن واستقرار.

كما تؤكد المملكة المغربية على ضرورة احترام الوضع الخاص لمدينة القدس وتفادي الممارسات التي من شأنها المساس بالهوية الثقافية والدينية والحضارية لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا الإطار، لم يدخر جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، جهدا لحث القوى الدولية الفاعلة للقيام بمساعيها من أجل وضع حد لأعمال ومشاريع تمس محيط المسجد الأقصى المبارك وأماكن أخرى من مدينة القدس.

وبخصوص العراق، يتابع المغرب تطورات الوضع ويجدد ندائه لتغليب الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف المكونات العرقية والثقافية والسياسية من أجل وضع حد لدوامة العنف وضمان السلم والاستقراروالوحدة الترابية وإعادة بناء اقتصاد هذا البلد الشقيق.

السيد الرئيس،

إذا كان شبح الحرب الباردة بصراعها الإديولوجي وأحلافها قد ولى، فإن العالم، اليوم، يواجه تحديات جديدة وشاملة تتطلب عملا تشاركيا وتضامنيا للمجموعة الدولية يكون فيه للأمم المتحدة دور المحفز والمنسق والمعبئ للإرادة الدولية.

وتعتبر إشكالية الهجرة والتنمية إحدى هذه التحديات التي استأثرت باهتمام الأمم المتحدة وأعضائها وسخرت لتفعيلها مبادرات جهوية كان للمغرب شرف إعطاء انطلاقتها في يونيو 2006. غير أن هذه المجهودات تستوجب مقاربة شمولية ومنسجمة وفي هذا الصدد، يقترح المغرب الشروع في مشاورات عالمية متعددة الأطراف لوضع أجندة دولية حول البيئة والهجرة. لمواجهة آثار التغييرات المناخية على نزوح السكان.

ويرى المغرب أن الاحتفال بالذكرى 60 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيشكل مناسبة سانحة للتفكير في تعيين مقرر خاص للأمين العام مكلف بمسألة الفعالية في مجال حقوق الإنسان . ويحتاج هذا التصور، وهو في صلب أنشطة منظمة الأمم المتحدة، إلى متابعة خاصة لأن تمتع الأفراد بحقوقهم لا تنحصر فقط في سن القواعد القانونية وإنما تتوقف على تناسق الإجراءات القانونية والآليات السياسية مع مقومات اقتصادية تضمن ممارسة كاملة لهذه الحقوق .

السيد الرئيس،

إذا كانت منظمتنا مبنية على أساس مبدأ التعاون وحسن الجوار فإن الاندماج الإقليمي والتعاون الجهوي شكل دائما وسيلة متميزة لا غنى عنها لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والمستقبل المشترك.

وفي هذا الإطار، ومنذ استقلالها جعلت المملكة المغربية من مشروع المغرب العربي خيارا استراتيجيا ، ولم تتوان في الإسهام بكل صدق في الدفع بالمشروع المغاربي وتفعيل مؤسساته.

وتواصل المملكة العمل لجعل المغرب العربي فضاء سلم وتعايش بين جميع شعوب المنطقة. لرفع الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف الحتمي والنبيل .

وإيمانا منه بضرورة تجاوز هذه العوائق التي تعطل مسيرة بناء المغرب العربي وتطبيع العلاقات بين دوله الأعضاء، طرح المغرب مبادرة الحكم الذاتي لجهة الصحراء كإطار منفتح للتفاوض من أجل وضع حد نهائي لهذا الخلاف المصطنع.

لقد جاءت المبادرة المغربية و التي هي ثمرة جهود وصفها مجلس الأمن بالجادة وذات المصداقية كنتيجة مشاورات دولية واسعة وكثمرة مسلسل تشاوري معمق على الصعيد الوطني وبمشاركة سكان جهة الصحراء.

وإثر هذه المبادرة، صادق مجلس الأمن بالإجماع على 3 قرارات متتالية(1783،1754، 1813) والتي تطلب من الأطراف التفاوض بروح من الواقعية و التوافق وآخذة بعين الاعتبار آخر التطورات وبخاصة المبادرة المغربية التي أطلقت دينامية جديدة لتسوية هذا النزاع بصفة نهائية .

ويجدد المغرب، الذي شارك في هذه المفاوضات، بنية حسنة، وبروح بناءة، التزامه السير قدما في هذا المسلسل للتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع وتحترم السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة ويتمتع فيه سكان الجهة من نظام الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي ودائم للخلاف الجهوي حول الصحراء.

السيد الرئيس،

إن مغربا عربيا ومندمجا ومستقرا ومنفتحا على جواره الأوسع من شأنه أن يلعب دورا أساسيا في استتباب الأمن والسلم وتطوير التعاون بين ضفتي البحر المتوسط وأن يسهم في دعم الاندماج الافريقي ويعمل كشريك فاعل وذي مصداقية لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها منظومة الأمم المتحدة.